



اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة
الاجتماع الثاني
القاهرة، ١٧ - ١٩ أيار/مايو ٢٠١٦

بيان المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن ضمان التنفيذ والمتابعة على نحو شامل ومتكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣

نحن، ممثلي المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين، وقد التقينا في القاهرة يوم ١٧ أيار/مايو ٢٠١٦ في إطار التحضير لعقد الاجتماع الثاني لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة الذي كان موضوعه "ضمان التنفيذ والمتابعة على نحو شامل ومتكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣".

إننا نقدر تقديراً عالياً الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من خلال العمل مع المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين، وإقرارهما بالدور الذي تضطلع به المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين، وهو ما يشكل مبعث تشجيع لنا.

وفيما يتعلق بالدور الذي يمكن أن يقوم به المنتدى السياسي الرفيع المستوى، ومنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، والحكومات وشركاء أفريقيا لدعم وتحقيق التنفيذ والمتابعة الفعالين على نحو شامل ومتكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، فإننا نوصي بما يلي:

- ينبغي للحكومات الأفريقية توفير القيادة لضمان مشاركة جميع الجهات الفاعلة، لاسيما الفئات المهمشة والضعيفة، وفي ربط تنفيذ الأهداف الإنمائية المستدامة بواقع المواطنين وتطلعاتهم، فضلاً عن تهيئة بيئة مواتية (بما في ذلك اتساق سياسات التنمية المستدامة وتخصيص الموارد والأطر المؤسسية) حتى تتمكن المجموعات

الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين من أداء دور مؤثر. وينبغي رفع مستوى الوعي بمبادئ خطة ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ وفوائدهما لدى المواطنين الأفريقيين، فضلا عن فتح المجال للمزيد من فرص التعاون على الصُّعد الوطنية والإقليمية والعالمية من خلال تمكين السلطات الوطنية من أخذ زمام المبادرة في هذا المجال.

- ينبغي أن يكون منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة منبرا للجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول لتبادل الخبرات في مجال التنفيذ والمتابعة والرصد؛ وتنسيق الجهود الإقليمية والعمل مع بعض على صياغة المواقف الإقليمية الموحدة ورفعها للمنتدى السياسي الرفيع المستوى؛ وتتبع التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية المستدامة على الصعيدين الوطني والإقليمي لضمان ألا يتخلف عن الركب أي من البلدان أو من أصحاب المصالح. وينبغي لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة أيضا اعتماد طرائق المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن مشاركة المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين في المنتدى.
- وإذ تشير المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرون إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٨٨/٦٦ بعنوان "المستقبل الذي نصبو إليه"، الذي أرسى المنتدى السياسي الرفيع المستوى وأقر أهمية إدماج الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية، والقرار ٢٩٠/٦٧ المتعلق بشكله وجوانبه التنظيمية، فإنها تعتقد أن هذا المنتدى ينبغي أن يكون منبرا شاملا لرصد تنفيذ الأهداف الإنمائية المستدامة، وتبادل الدروس المستفادة والخبرات بين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة، واستعراض وتعزيز سبل التنفيذ على أساس الفرص والتحديات المشتركة في تنفيذ الأهداف الإنمائية المستدامة، وتلبية احتياجات الدول الأعضاء في مجال القدرات.
- ينبغي لشركاء أفريقيا توفير القدرات، والتكنولوجيا المناسبة، والدعم التقني والمالي للدول الأعضاء، والمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين ليُكمِلوا إحراز التقدم ويتجاوزوا المخاطر التي يمكن أن تعترض سبيل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على نحو فعال وكفء.

أما فيما يتعلق بدور المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين في دعم وتحقيق التنفيذ والمتابعة الفعالين على نحو شامل ومتكامل لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، فإن جُلَّ عملنا الحالي يؤكد بالفعل دورنا المحفز والقوي في تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ من خلال ما يلي:

- التعبئة القوية للقدرات لرفع الوعي لكل من خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ بين المواطنين الأفريقيين، وبالتالي تعزيز الزخم والامسك بزمام الأمور؛
 - تيسير تبادل الخبرات في مجال الابتكار والمعارف والممارسات الجيدة بين مختلف أصحاب المصلحة بشأن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، بما في ذلك فيما بين منظمات المجتمع المدني والدول الأعضاء والشركاء من القطاع الخاص والشركاء الإنمائيين، بشأن العمل المجدي وغير المجدي، وبالتالي الحد من التضارب بين الخطتين والاستفادة القصوى من الموارد الشحيحة لتنفيذهما؛
 - الاستفادة من البيانات التي يكون محورها المواطن ولها أهمية على صعيده المحلي ومصنفة لقياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للتنمية المستدامة من خلال المشاركة الفعالة في أنظمة الإحصاءات الوطنية وجمع البيانات الإدارية، وتعزيز استخدام تلك البيانات؛
 - إيجاد حلول محلية وتوفير الفرص من أجل توسيع نطاق المبادرات مع الحكومات والشركاء الإنمائيين، وهو ما يقلل من مُنحى التعلُّم.
 - تعزيز فرص الاستعراض والمتابعة الرأسيين (على نطاق جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين المشاركين في تنفيذ الأهداف الإنمائية المستدامة، بما في ذلك الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني) بدلا من الاقتصار على الاستعراض الأفقي (فيما بين الحكومات)؛
 - تجسيد شعار "ألا يتخلف عن الركب أحد" من خلال الوصول إلى الفئات المهمشة والضعيفة وإنشاء منابر لها (بما في ذلك جماعات السكان الأصليين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والنساء، والشباب، والأطفال) حتى تتمكن من المشاركة الفعالة وإسماع أصواتها؛
 - تنسيق جهود الجهات الفاعلة من غير الدول فيما يتعلق بالتنفيذ والمتابعة والرصد على الصعيدين الوطني والإقليمي من خلال آليات ومنابر عمل المجتمع المدني، والإبلاغ على الصُّعد الوطنية والإقليمية والعالمية بشأن دور المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين في عمليات التنفيذ والمتابعة والاستعراض.
- وتحتاج المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرون إلى ما يلي من ترتيبات تنظيمية ودعم من أجل أداء دورهم في تحقيق التنفيذ الفعال على نحو شامل ومتكامل لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣:

وبناء عليه فإننا، على الصعيد الوطني، ندعو:

- الدول الأعضاء إلى الإعراب عن إرادة سياسية قوية وتوفير نظم تشاركية تشجع المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين ليكونوا جزءا من عملية تحديد أولويات الخطتين وتنفيذهما؛
- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تيسير إقامة روابط قوية بين المجموعات الرئيسية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وواضعي السياسات لضمان استمرار التزامهم.
- الدول الأعضاء إلى دمج المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين في آليات ولجان ومفوضيات التنسيق الوطنية ذات أصحاب المصلحة المتعددين من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ ومتابعتها ورصدهما؛
- الدول الأعضاء إلى تعزيز المنابر الوطنية المعنية بتنسيق التنمية ودمج خطة التنمية المستدامة فيها؛

أما على الصعيد الإقليمي، فإنه لا بد من إصلاح منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة بغية السماح للمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين بالانخراط في العمل بنشاط وبشكل مستمر طوال فترة الاجتماع، بدلا من مجرد المشاركة في فعاليات جانبية، والإدلاء ببيان والاكتفاء بدور الملاحظين لهذه العمليات. كما ندعو إلى إضفاء الطابع المؤسسي على المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين في الهياكل الإقليمية من أجل القيام بعمل مستدام وذو أهمية.

وعلى الصعيد الإقليمي وصعيد الأمم المتحدة، فإنه ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية تيسير وصول المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين إلى فرص الحصول على التقنيات وبناء القدرات والتمويل لتعزيز عملها في الميدان. وينبغي لهما كذلك تعزيز منابر التنسيق وفرص توحيد الجهود وتبادل الممارسات الجيدة فيما بين المجموعات الرئيسية على نطاق الموضوعات، بما في ذلك عن طريق إنشاء شبكات الممارسين.

وعلى جميع الصُّعد، ينبغي للحكومات، ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، ومنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية إنشاء آلية للعمل المستمر تكون مفتوحة لكافة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني حتى تتمكن من المشاركة والمساهمة بفعالية في تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠، وفي الاستفادة من نتائجها على مختلف الصُّعد.

وفي الختام، ندعو منظمي منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة إلى العمل على ضمان ألا نكتفي بنقل صدى القضايا المذكورة أعلاه، بل ينبغي إدراجها كذلك في الوثائق الختامية وأن تساهم في خارطة طريق التزامنا المستمر بأهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ في فترة ما بعد اجتماع القاهرة. واستنادا إلى نقاط القوة المذكورة أعلاه، فإننا نتطلع قدما إلى أداء دورنا في تعزيز إدماج خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ وتنفيذهما من أجل تحسين أحوال المواطنين الأفريقيين.